



تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعشوية كل من السادة القضاة طارق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم أحمد بدران ومحمد صائب التمشيني وعهود صالح القويسي وميقاتيل شمشون من موريس وحسين أبو الحسن المسائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / حامد سليمان حمد سليمان وكيله المحامي عبد الكريم جمعة .
المميز عليه - المدعي عليه -/مدير جمعية بناء المسائل للضباط / إضافة لوظيفته وكياله الموقف الحزبي سجاد جاسم محمد .

الادعاء

دعس المدعي بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري انه سبق وان قررت محكمة القضاء الإداري في الدعوى المرفقة (٣١٤/ق/٢٠١٠) الحكم بإلزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بإفغاء إشارة عدم التصرف الموضوع على عقاره المرقم (٢٠٧٢/٢ م ١٨ العسرية) للأسباب الواردة في القرار وان محكمة التمييز الاتحادية بقرارها المرقم (٥٨/اتحادية/تيميز/٢٠١١) قررت نقض قرار الحكم الحصول تاريخ تقديم الدعوى قبل انتهاء المدعى المتحدة قانوناً بعد تاريخ التظلم . وانه بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ تم نقلاً المدعي عليه والذي سجل بعد وارد في دسرة المدعي عليه تمت تسلم (القانونية — ١١٥) بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ وانه تبلغ تطوياً بعدم الموافقة على إلغاء أمر المدعي عليه/إضافة لوظيفته بوضع إشارة عدم التصرف على ملكه الخاص . فلم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ طلباً الحكم بإفغاء إشارة عدم التصرف الموضوع على عقاره المرقم (٢٠٧٢/٢ م ١٨ العسرية) ، ونتيجة المرافعة الحضورية قضت بعد جلب الإشارة الدعوى (٣١٤/ق/٢٠١٠) قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ وبعد الاستشارة (١٣/قضاء/١٢/٢٠١٢) الحكم بورد دعوى المدعي عن المميز (المدعي) بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٨/١ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

كويتي عراقي
داد كاي بالاي فونتيكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣٣/اتحادية/تتميز/٢٠١٢

القرار

لدى التفق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لقرار قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم العميم وجد انه صحيح وموافق لتلقون للأجباب والمحليات التي أعضدها ذلك لان التميز (المدعي) كان قد نظم من الأمر المسكر من المدعي عليه إضافة لوظيفته بوضع إشارة عدم التصرف على عقاره المرقم (٣٠٧٢/٢) من المنطقة (١٨) شمالية بتاريخ (٢٠١٢/١/٣٠) وسجل نكلمه بعد الوارد (القانونية/١١٥) وحيث ان العميم (المدعي) سبق وان نظم من نفس الأمر لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته وسجل نكلمه لدى المدعي عليه بعدد الوارد (١١٥٢) في (٢٠١٠/٣/١١) وحيث انه أقام دعواه وطبع الرسم القانوني عليها في (٢٠١٢/٣/١٢) وحيث ان التظلم الذي بعد به إضافة لدعوى أمام محكمة القضاء الإداري هو التظلم الأول الواقع في (٢٠١٠/٧/١١) وحيث انه أقام دعواه بتاريخ (٢٠١٢/٣/١٢) فتكون الدعوى قد أقيمت خارج المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل البالغة مائة يوماً من تاريخ رفض التظلم حقيقة أو حكماً لذا تكون الدعوى واجبة السرد شكلاً ، وحيث ان الحكم العميم قد التزم وجهة النظر القانونية المتقدمة ورفض برد الدعوى لذا فإن الحكم العميم قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تسهيته ورد الاعترافات التمييزية مع تعديل العميم رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١٠/٦ .

منحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا